

حلال ؛ ذكر اسم الله عليها أو لم يذكر « وهو حديث آحاد خصص به العموم  
الوارد في قوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ (١) .

بينما حرم الحنفية الأكل منها استدلالا بعموم الآية وشملوها لجميع الذبائح  
شمولا قطعيا ، فلا يخصصه الظني وهو خبر الآحاد ثانيا : لا تعارض بين  
الخاص والعام عند جمهور العلماء لأن الخاص قطعي والعام ظني ، ولا يعارض  
الظني القطعي ؟ فيعمل بالخاص في نطاقه ، ويعمل بالعام فيما وراء ذلك .

أما الحنفية فيرون وجود التعارض بين الخاص والعام فيما دل عليه لفظ  
الخاص ؟ لأن كلا منهما قطعي .

---

(١) الأنعام : ١٢١ .